

علاقة التطور المالي والنمو الاقتصادي للحدّ من ظاهرة الفقر في الجزائر من (1990-2019م)

دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة (ARDL)

the relationship between financial development and economic growth to reduce poverty in Algeria, during the period (1990-2019) by using The Autoregressive Distributed Lag model (ARDL)

بن دومة بن عمر¹. رميدي فاطمة²

¹ جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر benamar.bendouma@univ-sba.dz

² جامعة يحي فارس بالمدينة، الجزائر remidifatima26@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/08

تاريخ القبول: 2022/02/19

تاريخ الاستلام: 2022/01/20

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي للحدّ من ظاهرة الفقر في الجزائر، خلال الفترة (1990-2019م)، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وبينت نتائج الدراسة أن التضخم هو العامل الأساسي والمؤثر في الحدّ من الفقر في الأجلين القصير والطويل، حيث كان تأثيره طردي ومعنوي على الحدّ من الفقر، في حين أن التطور المالي والانفتاح التجاري كان تأثيرهما سلبى ومعنوي في الأجل القصير، لكن هذه العلاقة السلبية تتحول إلى علاقة ايجابية في الأجل الطويل، بينما النمو الاقتصادي ومعامل جيني (التفاوت في الدخل) كان تأثيرهما طردي ومعنوي في الأجل القصير، لكن هذه العلاقة ايجابية تتحول إلى علاقة سلبية في الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: التطور المالي، النمو الاقتصادي، الحدّ من الفقر، الجزائر، ARDL.

تصنيفات JEL:, ..., ...

Abstract: The objective of this study to measure and analyze the relationship between financial development and economic growth to reduce poverty in Algeria, during the period (1990-2019), by using The Autoregressive Distributed Lag model (ARDL). The empirical results of the study indicates that inflation is the main and influential factor in reducing poverty in the short and long terms, As it had a direct effect and insignificant on poverty reduction, while the financial development and

commercial openness had a negative and significant in the short term, this negative relationship turns into a positive relationship in the long term, while economic growth and the gini coefficient (income inequality) were positive and significant in the short term, this positive relationship turns into a negative relationship in the long term.

Keywords: financial development ; economic growth ; poverty reductuin ; Algeria ; ARDL Model.

Jel Codes:..., ..., ...

1. مقدمة:

يشهد العالم اليوم ارتفاعا محسوسا في ظاهرة الفقر، حيث تنخفض معدلات الاستهلاك الفردي أو الدخل الفردي عن مستويات الفقر، إذ تسعى كل الشعوب إلى محاولة القضاء عليها أو الحد منها، ويعدّ الحدّ من الفقر وخفض معدلاته محورا أساسيا في أي سياسة تنموية، والذي يتطلب تحقيقه تبني سياسات اقتصادية توازن بين تحقيق النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل معا، ولا تزال العلاقة بين تحقيق النمو الاقتصادي والحدّ من الفقر محور جدل كبير في الأدبيات الاقتصادية، فبينما يذهب البعض إلى وجود علاقة حتمية بين الاثنين، بمعنى أن تحقيق النمو الاقتصادي يؤدي إلى تحسين رفاهية الأفراد والحدّ من معدلات الفقر، يذهب البعض الآخر إلى أن هذه العلاقة هي علاقة مشروطة بأثر هذا النمو على توزيع الدخل، فإذا صاحب النمو الاقتصادي تغيير أو تحسين في توزيع الدخل، أدى إلى تقليل الفقر، أمّا إذا لم يحدث ذلك فيكون تأثير النمو على الفقر محدودا، وبالتالي يتطلب اعتماد سياسات أخرى للتقليل من حدة الفقر، ومن بين هذه السياسات تحسين وتطوير الخدمات المالية والتي يطلق عليها بالتطور المالي، والذي يحتل أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول، لما له من دور في عملية خلق الفرص الاستثمارية والوساطة المالية، من خلال ما يحققه من خفض تكاليف المعاملات والعمليات المالية، وتشجيع الاستثمار من خلال تحديد الفرص الجيدة للعمل، وبالتالي مكافحة الفقر، والعلاقة بين التطور المالي والفقر معقدة بسبب العديد من القيود المباشرة التي تؤثر سلبا على الدور الذي يلعبه التطور المالي في الحدّ من الفقر.

❖ الإشكالية:

- هل هناك علاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي للحدّ من ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)؟

❖ فرضيات الدراسة:

- هناك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين التطور المالي والحدّ من الفقر في الجزائر في الأجل الطويل في الجزائر.

- هناك علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي والحدّ من الفقر في الجزائر في الأجل القصير في الجزائر.

❖ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح علاقة التطور المالي والنمو الاقتصادي للحدّ من ظاهرة الفقر في الجزائر، من خلال نموذج الانحدار الذاتي للتأخيرات الموزعة (ARDL)، وهذا بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة (1990-2019م).

❖ منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع ومن أجل تحقيق أهداف هذا البحث والإحاطة بمختلف جوانبه، سنعتمد على المنهج الإحصائي الذي يتضمن الأسلوب القياسي للتقدير من خلال نموذج الانحدار الذاتي للتأخيرات الموزعة، وفي هذا الإطار تم استخدام منهج الحدين لاختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل.

1. التطور المالي

1.2 تعريف التطور المالي

تعددت تعاريف التطور المالي في الأدبيات الاقتصادية، لكنّها في مجملها تتمحور حوث ثلاث مقاربات:

➤ تعريف التطور المالي وفقا للمقاربة الهيكلية لـ (GOLD Smith):

أكد الاقتصادي (GOLD Smith) أن مصطلح تطور النظام المالي لا يوجد له تعريف محدد، وذلك راجع إلى التعقيد في الهيكل المالي الذي يتطور بشكل مختلف من بلد إلى آخر أثناء عملية التنمية الاقتصادية. (SMITH, 1969) ولهذا السبب قدم (GOLD Smith) مقاربة هيكلية

لمفهوم التطور المالي، أي أن دراسة التطور المالي تتطلب بالضرورة معلومات عن التغيرات في الهيكل المالي على مدى فترات قصيرة أو طويلة من الزمن، أي جمع المعلومات عن تدفق المعاملات المالية وإجراء المقاربة للهيكل المالي في نقاط زمنية مختلفة.(بن قبلية، 2016، صفحة 48)

➤ تعريف التطور المالي وفقا لمقاربة التحرير المالي (R.MCKINNON & E.SHAW):

اعتبر كل من (MCKINNON & SHAW) بعد ظهور نظريتهما في التحرير المالي، أن تطور النظام المالي والتحرير المالي مفهومان متطابقان، واستندا في ذلك على الخصائص التي يوفرها التحرير المالي، حيث يسمح تحرير أسعار الفائدة والخدمات المصرفية من تشجيع المنافسة بين البنوك وتخصيص تكاليف التمويل، بما يساه في التخصيص الأمثل للموارد المالية وتوجيهها للاستثمارات الأكثر ربحية، كما أن إلغاء الحواجز أمام تنقلات رؤوس الأموال فيما بين الدول، يساهم في رفع حجم الموارد المالية المحلية، الأمر الذي يسمح بتوفير التمويل اللازم والسريع للاستثمارات المنتجة خاصة استثمارات القطاع الخاص. وقد تعرض مفهوم التطور المالي وفقا لمقاربة التحرير المالي للعديد من الانتقادات، حيث أثبت الواقع العملي أن يكون النظام المالي متطورا لا يعنب أن يكون نظاما متحررا بدون أدنى قيود.(Béji, 2009, p. 20)

➤ تعريف التطور المالي وفقا للمقاربة الوظيفية (R. LEVINE):

أكد الاقتصادي (Ross LEVINE) أن وجود هيكل متكامل من المؤسسات المالية وغير المالية لا يعد مؤشرا بحد ذاته عن تطور النظام المالي، بل يعتمد هذا الأخير على مدى كفاءة آليات الوساطة المالية في تقديم الخدمات المالية، للتقليل من قصور السوق، ممثلا في خفض تكاليف المبادلات ومخاطر المعلومات، وذلك من خلال تجميعها وتداولها عبر الاقتصاد القومي، بما ينتج آثارا ايجابية على قرار الادخار والاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي.(شليجي، غربي، وقهيري، 04، 05 فيفري 2019، صفحة 03)

3. النمو الاقتصادي

1.3 تعريف النمو الاقتصادي

➤ التعريف الأول: يقصد بالنمو الاقتصادي "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي الحقيقي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي".(عبد العزيز، عطية ناصف، ونجا، 2008، صفحة 77)

➤ **التعريف الثاني:** يعرف النّمو الاقتصادي بأنه "عملية يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي السائد خلال فترة زمنية طويلة، أو هو مقدار الزيادة الحقيقية التي تحدث في صافي الناتج القومي في مجتمع معين خلال فترة زمنية معينة". (الأدهن، التنمية الاقتصادية الشاملة: من منظور إسلامي، 1414هـ/1994م، الصفحات 64-65)

➤ **التعريف الثالث:** يشير النّمو الاقتصادي إلى "الزيادات في إنتاج الدولة أو نصيب الفرد من الدخل، يقاس الإنتاج عادة بالناتج القومي الإجمالي أو الدخل القومي الإجمالي، ويستخدمان بالتبادل، أي إجمالي ناتج الاقتصاد من السلع والخدمات". (NAFZIGER, 2006, p. 15)

4. الفقر

1.4 تعريف الفقر

➤ **الفقر من المنظور الاقتصادي:** "يعني افتقار الإنسان إلى الموارد الكافية، لكي يعيش في وضع اجتماعي لائق طبقا لمستويات معيشية في مجتمعه، علما أن هذه المستويات تختلف من مكان لآخر ومن وقت لآخر". (عزوز وضيف، 2017، صفحة 235)

➤ **وحدّد البنك الدولي مفهوم الفقر على أنّه** "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة". (الدولي، 1990، صفحة 41)

➤ **كما عرّف الفقر وفق منهج الأمم المتحدة على أنّه** "عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من الاحتياجات الأساسية". (آسيا، 2001، صفحة 83)

5. الدّراسة القياسية:

1.5 نموذج الدراسة.

1.1.5 توصيف النّمودج.

سنحاول من خلال هذه الدّراسة القياسية تحديد علاقة التطور المالي والنمو الاقتصادي للحدّ من ظاهرة الفقر في الجزائر، للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2019، باستخدام نموذج (ARDL).

$$\ln POV_t = \beta_0 + \beta_1 FD_t + \beta_2 GDP_t + \beta_3 GINI_t + \beta_4 OPN_t + \beta_5 INF_t + \varepsilon_t$$

(t = 1990.....2019)

Ln POV: يمثل المتغير التابع الحد من الفقر، وتم قياسه بنصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية أخذت بياناته بالدولار الأمريكي وبالقيم الثابتة لسنة الأساس 2010، مأخوذ باللوغاريتم التبييري لغرض الحصول على الشكل الخطي، بالإضافة إلى الحصول على تجانس البيانات الخاصة بالسلاسل الزمنية (التقليل من التباين).

FD: تم بناء مؤشر مركب للتطور المالي يشار إليه بالرمز (FD) ، يتكون من المؤشرات الثلاثة الرئيسية المعبرة عن التطور المالي، وهي (الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، إجمالي تكوين رأس المال كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، المعروض النقدي بمعناه الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، وباستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية، التي تعد من بين أهم الطرق المستخدمة في تقليص عدد البيانات، كما أن من بين الأسباب الأخرى التي دفعتنا إلى بناء هذا المؤشر المركب للتطور المالي هو تجنب مشكلة الارتباطات المتعددة بسبب ما يمكن أن يؤدي إليه إدراج هذه المؤشرات الثلاثة من نتائج متحيزة للتقدير، نظرا للارتباط الشديد الذي يمكن أن يكون بينها.

الجدول رقم (01): نتائج التحليل بالمركبات الأساسية لمؤشر التطور المالي (FD).

. pca Var1 Var2 Var3

Principal components/correlationNumber of obs = 30

Number of comp. = 3

Trace = 3

Rotation: (unrotated = principal) Rho = 1.0000

Component	Eigenvalue	Difference	Proportion	Cumulative
Comp1	2.18711	1.46296	0.7290	0.7290
Comp2	.724154	.635421	0.2414	0.9704
Comp3	.0887333	.	0.0296	1.0000

المصدر: من إعداد الباحث والطالبة، بالاعتماد على مخرجات (EViews 10).

يبيّن الجدول أعلاه أنّ المركبة الأساسية الأولى تفسر حوالي 73% من التباين الإجمالي للبيانات الأصلية، وبالتالي فإن المؤشر المركب للتطور المالي المستخرج انطلاقاً من المركبة الأساسية الأولى يعتبر جد ملائم لقياس التطور المالي.

GDP: النمو الاقتصادي، وتم قياسه بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) أخذت بياناته بالدولار الأمريكي وبالقيم الثابتة لسنة الأساس 2010.

GINI: معامل جيني، كمؤشر لعدم المساواة في الدخل، يقيس هذا المؤشر مدى انحراف توزيع الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي بين الأفراد والأسر المعيشية في اقتصاد ما عن التوزيع العام.

OPN: مؤشر الانفتاح التجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)، يقيس أهمية التجارة الخارجية ويحسب هذا المتغير بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي، والذي له تأثير كبير على التخفيف من حدة الفقر، إذ ينظر إليه على أنه يساهم في تحسين الإنتاجية من خلال تشجيع المنافسة ونقل التكنولوجيا.

INF: مؤشر التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون % سنوياً)، لأن معدل التضخم المرتفع سيضر بالفقراء بسبب تقييد وصولهم إلى الخدمات المالية، والخطأ العشوائي ε_t

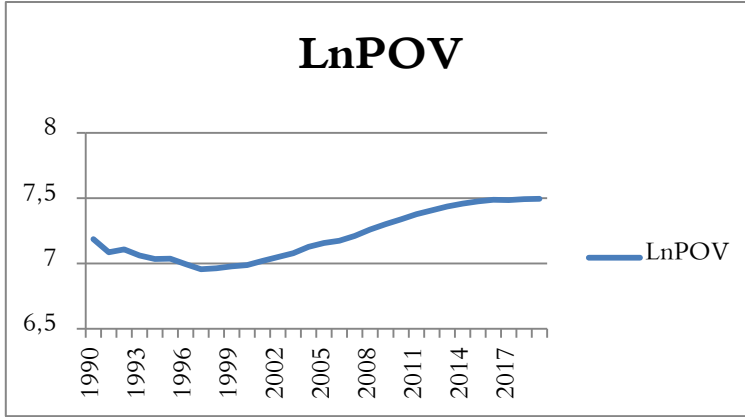
المعلمة β_0 تمثل الثابت، $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$ فهي المعلمات للمتغيرات المستقلة، أما t يمثل السنوات من سنة 1990 حتى سنة 2019م، وتم الحصول على البيانات بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (WDI).

2.1.5 التحليل الوصفي للبيانات.

1- تطوّر متغيّر لوغاريتم نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية

:(Ln POV)

الشكل رقم (01): تطوّر نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية في الجزائر من (1990-2019).

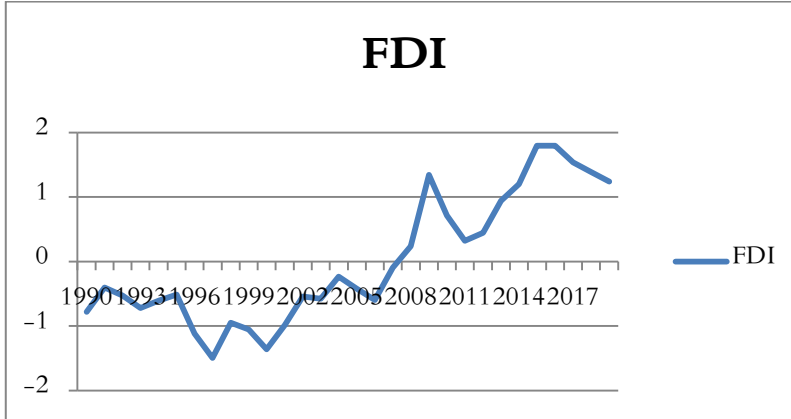


المصدر: من إعداد الباحث والطالبة، باستخدام برنامج Excel.

التعليق: من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تطور نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية من خلال الفترات المختلفة والتي تقتصر من سنة 1990 إلى 2019 بحسب الظروف الاقتصادية التي تمر بها الجزائر، حيث نلاحظ خلال الفترة (1990-2000) أن النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية كانت متذبذبة، إذ أنها ترتفع قليلا ثم تعاود الانخفاض مرة أخرى، أما خلال الفترة (2001-2019) فإن النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية في تطور مستمر.

2- تطوّر متغير مؤشر التطور المالي (FDI):

الشكل رقم (02): تطوّر مؤشر التطور المالي في الجزائر، من (1990-2019).

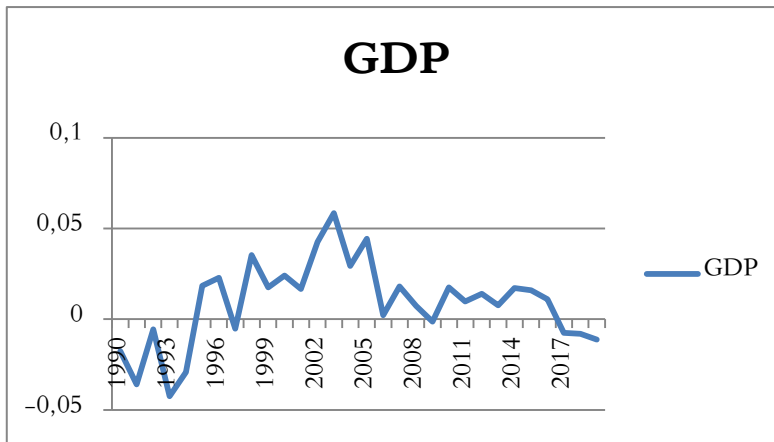


المصدر: من إعداد الباحث والطالبة، باستخدام برنامج Excel.

التعليق: يتّضح من خلال المنحنى البياني أعلاه أن مؤشر التطور المالي شهد مرحلتين في الجزائر، المرحلة الأولى كانت من الفترة (1990-2007)، حيث سجّل هذا المؤشر معدل سلبي يعكس تأخر القطاع المالي في الاستجابة للتحويلات التشريعية خاصة قانون النقد والقرض 90-10 والذي كان وقتها يعتبر بمثابة بداية التحول التدريجي من قطاع مالي مكبوح ماليا، إلى قطاع مالي متحرر، ويمكن إرجاع هذا المعدل السالب إلى تأخر افتتاح سوق للأوراق المالية إلى غاية 1999، وضعف نصيب القطاع الخاص من الائتمان إلى جانب ضعف المصارف الجزائرية في تقديم خدمات مالية حديثة بعد عقود من التدخل الحكومي الكابح لنشاطها، أما في المرحلة الثانية (2008-2019) فقد سجل المؤشر تذبذبا أحيانا واستقرارا نسبي، ولكن بشكل عام عرف المؤشر ارتفاع واضح عن الفترة السابقة.

3- تطوّر متغير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (GDP):

الشّكل رقم (03): تطور متغير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر من (1990-2019).



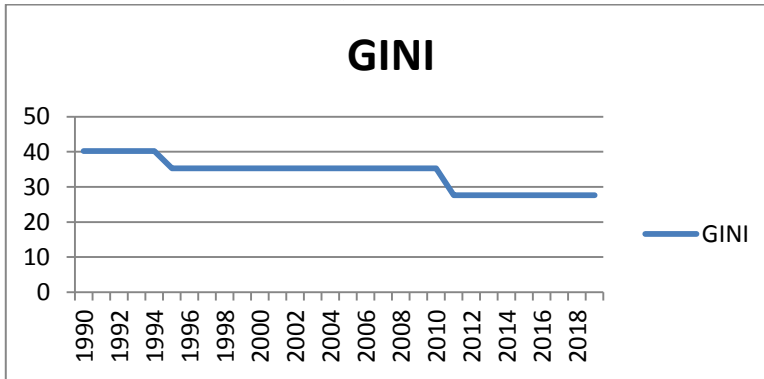
المصدر: من إعداد الباحث والطالبة، باستخدام برنامج Excel.

التعليق: من خلال الشّكل البياني يتضح أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تميز بالضعف في بداية التسعينات حيث سجل معدلات سلبية في الفترة من 1990 إلى 1994، وذلك راجع إلى الركود الاقتصادي نتيجة انهيار أسعار النفط وتفاقم أزمة المديونية الخارجية وصعوبة التمويل بوسائل الإنتاج من مواد أولية ودخولها في أزمة اجتماعية وأمنية، وفي سني 1995 و1996 بدأت معدلات النمو تشهد تطورا وتحسنا حيث سجلت نسب موجبة قدرت بـ 1,83% و 2,29% على الترتيب، ليرتفع بعدها إلى أعلى قيمة خلال فترة الدراسة سنة 2003 بنسبة 5,84%

وذلك بسبب الطفرة التي أصابت أسواق النفط العالمية نتيجة حرب الخليج، بعد هذه الفترة تميزت نسب النمو بالانخفاض نتيجة تراجع حصة الجزائر في السوق العالمية للغاز الطبيعي وظهور منافسين آخرين لتبلغ نسبته سنة 2015 بنسبة 1,16%، ليعاود الانخفاض السلبي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة 2017، 2018، 2019، من خلال تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي، تبين أن النمو الاقتصادي مرهونا بالتقلبات المناخية والظروف الدولية المتحكمة في سوق النفط، بسبب الاعتماد الشبه الكلي للاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات.

4- تطوّر متغير معاملي جيني (GINI):

الشكل رقم (04): تطوّر معامل جيني في الجزائر، من (1990-2019).

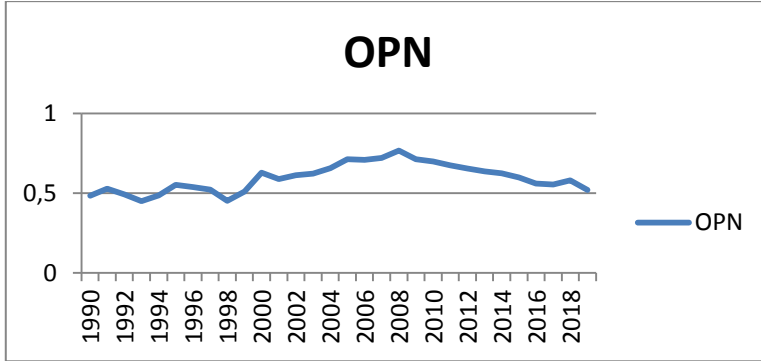


المصدر: من إعداد الباحث والطالبة، بالاعتماد على برنامج Excel.

التعليق: تجدر الإشارة في البداية إلى أن معامل جيني عندما تقترب قيمته من الصفر، يعني وجود عدالة توزيع الدخل، ولما تقترب من الواحد يدل ذلك على عدم وجود عدالة، ويتضح لنا أن معامل جيني كمؤشر لتوزيع الدخل في الجزائر لم يعرف على طول فترة الدراسة تذبذبات وتقلبات حادة، وهذا إن دل فإنما يدل على أن الحكومة الجزائرية في سياساتها وبرامجها الاقتصادية لم تول اهتماما كبيرا بتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وإنما كان هدفها هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي، فقد شهدت السنوات الأولى أي (1990-1994) استقرارا ملحوظا نوعا ما في معامل جيني، الذي بلغت نسبته 40,2%، بينما الفترة (1995-2010) انخفض فيها معامل جيني كمؤشر لتوزيع الدخل، حيث بلغت نسبته 35,3% مقارنة بالفترة السابقة، والذي يشير إلى أن هناك تحسن طفيف في توزيع الدخل، وفي الفترة الأخيرة (2011-2019) سجل معامل جيني انخفاضا، حيث بلغت نسبته 27,6%.

5- تطوّر متغيّر الانفتاح التجاري (OPN):

الشكل رقم (05): تطوّر متغير الانفتاح التجاري في الجزائر من (1990-2019).

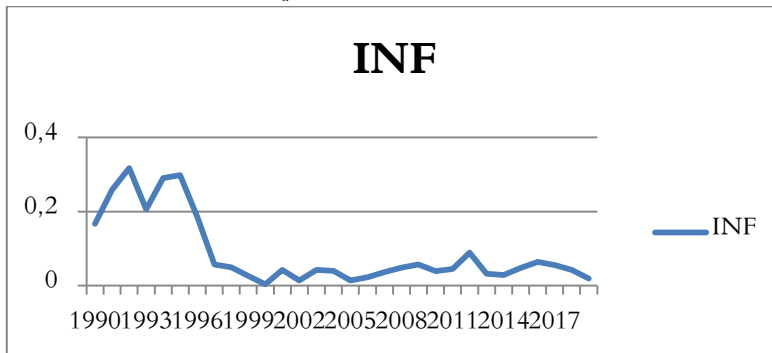


المصدر: من إعداد الباحث والطالبة، باستخدام برنامج Excel.

التعليق: حسب ما بيّنه الشكل أعلاه، عرف الانفتاح التجاري تذبذبا خلال الفترة (1990-2000)، حيث ارتفعت النسبة في المتوسط للفترة (1995-2000)، نظرا لاتخاذ إجراءات كبيرة في تحرير التجارة الخارجية، والذي بلغ 50,9% سنة 1999، وهذا يعني أن الاقتصاد الجزائري منفتح بشكل ضعيف على السوق العالمية، ومنذ عام 2001 ازدادت درجة الانفتاح التجاري بدرجة كبيرة، من 58,7% إلى 76,7% سنة 2008، بسبب ارتفاع أسعار النفط وإلى النمو الكبير في الواردات، بالإضافة إلى أنها تزامنت مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أما خلال الفترة من (2008-2019) فقد عرفت انخفاضا مستمرا من 76,7% سنة 2008 إلى 52% سنة 2019، بسبب انخفاض صادرات المحروقات.

6- تطوّر متغيّر التضخم (INF):

الشكل رقم (06): تطوّر معدلات التضخم في الجزائر من (1990-2019).



المصدر: من إعداد الباحث والطالبة، باستخدام برنامج Excel.

التعليق: من خلال دراسة وتحليل البيانات لتطور معدل التضخم في الجزائر، خلال الفترة (1990-2019)، تبين لنا أن من الشكل أعلاه أن معدل التضخم عرف تذبذبا كبيرا خلال هذه الفترة، حيث شهدت الفترة الممتدة من (1990-1995) ارتفاعا قياسيا في معدل التضخم، حيث وصل سنة 1995 إلى نسبة 29,77%، وخلال الفترة (1996-2000) شهد التضخم تراجعا كبيرا جدا فقد وصل مع نهاية سنة 2000 إلى أقل نسبة قدرت بـ 0,33%، بسبب السياسة المالية والنقدية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي على الجزائر، في حين شهدت الفترة (2001-2005)، استقرارا واضحا في معدلات التضخم عند مستويات مقبولة، فقد تمكنت الحكومة الجزائرية من السيطرة على التضخم، وساعدها في ذلك تراجع حجم المديونية الخارجية وخدمة أعبائها، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وهو ما انعكس بصورة إيجابية على حالة الميزان التجاري ومن ثم على الوضع العام لميزان المدفوعات.

أما الفترة الممتدة من (2006-2019) فشهدت عودة الاضطرابات لمعدلات التضخم من جديد، حيث ظهرت الضغوط التضخمية سنة 2007 بوصول معدل التضخم إلى 3.67%، وهذا يتوافق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية حيث يتمحور معدل التضخم حول نسبة، وهذا يتوافق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية حيث يتمحور معدل التضخم حول نسبة 3%، فيما عدا ذلك وصل التضخم إلى مستويات مرتفعة نوعا ما خاصة سنة 2012 وسنة 2016 أين بلغ 8,89% و 6,39% على التوالي.

3.1.5 اختبار استقرارية متغيرات الدراسة (اختبار جذر الوحدة):

الجدول رقم (02): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة.

	ADF			PP		
	Level	1st Diff	Decession	Level	1st Diff	Decission
Ln POV	2.282595	-4.045828***	I(1)	-3.681256**		I(0)
FD	-2.876490	-4.986292***	I(1)	-0.840966	-5.012920***	I(1)
GDP	-1.860462*		I(0)	-2.517748**		I(0)
GINI	-1.532013	-5.196152***	I(1)	-1.785172*		I(0)
OPN	-0.060754	-5.086354***	I(1)	-0.035067	-5.078335***	I(1)
INF	-1.456265	-5.437953***	I(1)	-1.460781	-5.460685***	I(1)
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant *MacKinnon (1996) one-sided p-values.						

المصدر: من إعداد الباحث والطالبة، بناء على برنامج EViews 10.

من خلال الجدول رقم (02)، يتّضح حسب اختبار ديكي فولر الموسع، عدم سكون المتغيرات (Ln POV, FD, GINI, OPN, INF) في المستوى، في حين وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية 1% و 2% و 5%، بعد أخذ الفرق الأول لها Stationary in the 1st difference، نستنتج من ذلك أن المتغيرات السابقة الذكر متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، أي (1)I، كما تشير النتائج أن المتغير (GDP) ساكن في المستوى Stationary in the level، نستنتج من ذلك أن هذا المتغير متكامل من الدرجة صفر، أي (0)I، وهذا ما يسمح بإمكانية تطبيق طريقة اختبار الحدين في البحث عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

أما حسب اختبار فليبس بيرون يتضح عدم سكون المتغيرات (FD, OPN, INF) في المستوى، في حين وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية 1% و 2% و 5%، بعد أخذ الفرق الأول لها (Stationary in the 1st difference)، نستنتج من ذلك أن المتغيرات السابقة الذكر متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، أي (1)I، كما تشير النتائج أن المتغيرات (Ln POV, GDP, GINI) ساكنة في المستوى، نستنتج من ذلك أن هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر، أي (0)I، وهذا ما يسمح بإمكانية تطبيق طريقة اختبار الحدين في البحث عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

2.5 تقدير النموذج:

1.2.5 اختبار فترة الإبطاء المثلى للنموذج:

بعد تحديد درجة التكامل لمتغيرات الدراسة، والتأكد من أنها متكاملة من الرتبة (0) أو الرتبة (1)، وقبل تقدير العلاقة في الأجل القصير والأجل الطويل وفق نموذج (ARDL)، بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، يستلزم تحديد فترات الإبطاء المثلى للفروق، ويتم ذلك وفق خمسة معايير وهي:

الجدول رقم (03): نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	HQIC	SBIC
0	52.9833			0.00118	-3.91527	-3.83714
1	76.9708	47.975	.000175	-5.8309	-5.73974	-5.4873
2	77.2172	0.49284	.000188	-5.7681	-5.66392	-5.37541
3	77.3717	0.30904	.000204	-5.69764	-5.58044	-5.25587
4	84.485	14.227*	0.000125*	-6.20708	-6.07686*	-5.71623*

5	85.5926	2.2152	0.000126	-6.21605*	-6.0728	-5.67611
6	86.1322	1.0793	0.000134	-6.17769	-6.02142	-5.58866
(*) تمثل العدد الأمثل لفترات الإبطاء الذي يختاره كل معيار، عند مستوى معنوية (5%).						
LR : Sequential modified LR test statistic.						
FPE : Final Prediction Error.						
AIC : AKAIKE Information Criterion.						
HQIC : Hannan-Quinn Information Criterion.						
SBIC : Schwarz Information Criterion.						

المصدر: من إعداد الباحث والطالبة، باستخدام برنامج STATA 16.

من خلال الجدول رقم (03)، نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات الفرق الأول هي

$P=4$ حسب المعايير المشار إليها، وبإجراء هذا الإبطاء، تم إجراء عدة محاولات لتقدير النموذج، وقد كان أفضل نموذج تم الحصول عليه وفقا للمعايير الاقتصادية والإحصائية.

2.2.5 نتائج التّقدير باستخدام معيار (BIC):

الجدول رقم (04): نتائج التّقدير باستخدام معيار (BIC)

ARDL(2,3,3,3,3) R-squared = 0.9998

Ln POV	Coef.	Std. Err.	t	P> t
Ln POV				
L1	2.496892	.5067459	4.93	0.008
L2	-2.651381	.8234052	-3.22	0.032
FD				
--	-.0423299	.0197817	-2.14	0.099
L1	.0004343	.008982	0.05	0.964
L2	.0579727	.0264005	2.20	0.093
L3	.0850677	.0219519	3.88	0.018
GDP				
--	.0654421	.187099	0.35	0.744
L1	-.1212907	.1872377	-0.65	0.552
L2	-.8525854	.2951313	-2.89	0.045
L3	-1.319093	.4029941	-3.27	0.031
GINI				
--	.0095557	.004353	2.20	0.093
L1	.0041703	.0022906	1.82	0.143
L2	-.0342431	.0101575	-3.37	0.028
L3	-.0100544	.0037486	-2.68	0.055

OPN				
--	.2254314	.0782699	2.88	0.045
L1	.2680092	.1082491	2.48	0.069
L2	.2373441	.104816	2.26	0.086
L3	.3243677	.1039934	3.12	0.036
INF				
--	1.003524	.2991081	3.36	0.028
L1	-.251968	.095738	-2.63	0.058
L2	-.184521	.084831	-2.18	0.095
L3	.2690829	.1040634	2.59	0.061
CONST	8.694833	2.662386	3.27	0.031

المصدر: من إعداد الباحث والطالبة، بناء على مخرجات STATA16.

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن النموذج الأمثل حسب معيار (BIC) هو ARDL (2,3,3,3,3) أي أن المتغير التابع المتمثل في نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية له درجتى تأخير، أما كل من المتغيرات المستقلة المتمثلة في: مؤشر التطور المالي (FD)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، معامل جيني (GINI)، الانفتاح التجاري (OPN) والتضخم (INF) كان لهم ثلاث درجات تأخير، كما نلاحظ أن معامل التحديد قدر بـ 0.9998 هذا يدل أن 99.98% تم تفسيرها من قبل هذه المتغيرات.

3.2.5 اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج (ARDL):

الجدول رقم (05): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدين.

مستوى المعنوية			القيم الحرجة	قيمة F المحسوبة
10%	5%	1%		
2.637	3.226	4.688	الحد الأدنى I(0)	8.341
3.926	4.711	6.649	الحد الأعلى I(1)	

المصدر: من إعداد الباحث والطالبة بناء على برنامج STATA 16.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (05) أعلاه أن قيمة إحصائية (F) المحسوبة (8,341)، جاءت أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة المقترحة من طرف (Kripfganz & Schneider,

(2018)، عند مستويات معنوية (1%، 5%، 10%)، والمساوية إلى (3.926، 4.711، 6.649) على الترتيب، ومنه نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

4.2.5 تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج باستخدام نموذج (ARDL) في الأجلين القصير والطويل:

الجدول رقم (06): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة

باستخدام نموذج (ARDL)

D.Ln POV	Coef	Std-Error	t-statistic	prob
Ln POV				
L1	-1.154489	.3483481	-3.31	0.030
LR				
FD	.0876101	.0085533	10.24	0.001
GDP	-1.929449	.2016559	-9.57	0.001
GINI	-.0264805	.0018871	-14.03	0.000
OPN	.9139565	.0753599	12.13	0.000
INF	.7242318	.0905848	8.00	0.001
SR				
Ln POV				
L1	2.651381	.8234052	3.22	0.032
FD				
D1	-.1434748	.0447489	-3.21	0.033
LD	-.1430405	.0443843	-3.22	0.032
L2D	-.0850677	.0219519	-3.88	0.018
GDP				
D1	2.292969	.7355363	3.12	0.036
LD	2.171679	.6484625	3.35	0.029
L2D	1.319093	.4029941	3.27	0.031
GINI				
D1	.0401271	.0138727	2.89	0.044
LD	.0442975	.0135076	3.28	0.031
L2D	.0100544	.0037486	2.68	0.055
OPN	-.829721	.2567149	-3.23	0.032
D1	-.5617118	.1736257	-3.24	0.032
LD	-.3243677	.1039934	-3.12	0.036

L2D				
INF				
D1	.1674061	.0612315	2.73	0.052
LD	-.0845619	.1037379	-0.82	0.461
L2D	-.2690829	.1040634	-2.59	0.061
cons	8.694833	2.662386	3.27	0.031

المصدر: من إعداد الباحث والطالبة بناء على مخرجات STATA 16.

• تقييم نموذج الأجل الطويل:

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ ما يلي:

- إنّ نموذج تصحيح الخطأ يعمل على تحديد الدالة في المدى القصير، ويضع في الاعتبار إلى حالة التوازن في المدى الطويل، بعبارة أخرى يعمل النموذج على افتراض حالة توازن للدالة في المدى الطويل (يحددها شكل المتغيرات)، وأن الدالة في المدى القصير غير متوازنة، فيعمل على تكييفها ويقيس سرعة العودة إلى التوازن.
- إشارة معامل إحصائية تصحيح الخطأ سالبة (-1.154489)، وهي ذات دلالة إحصائية (عند مستوى 5%)، وذلك لأن $(Prob=0.030 < 0,05)$ ، الأمر الذي يعني تحقق الشرطين الأساسيين بأنه سالب ومعنوي، ويؤكد هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، أي أنه في كل سنة يتم تعديل ما قيمته 1.15% من اختلالات توازن نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية في الأجل الطويل، أي ما يقارب 10 أشهر و 17 يوم.
- وجود أثر إيجابي لمؤشر التطور المالي على نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية (الحد من الفقر)، وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، لأن $(Prob=0.001 < 0,01)$ ، هذا يدل على أنه كلما ارتفع مؤشر التطور المالي بـ 1% سيؤدي إلى الحد من الفقر بنسبة 0,088%، في الأجل الطويل، وهذا موافق للنظرية الاقتصادية.
- وجود أثر سلبي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) على نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية (الحد من الفقر)، وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، وذلك لأن $(Prob=0.001 < 0,01)$ ، هذا يدل على أنه كلما ارتفع

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بـ 1% سيؤدي إلى تفاقم الفقر بنسبة 1.92%، في الأجل الطويل.

- وجود أثر سلبي لمعامل جيني على نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية (الحد من الفقر)، وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، وذلك لأن $(Prob=0,000<0,01)$ ، هذا يدل على أنه كلما ارتفع معامل جيني بـ 1% سيؤدي إلى تفاقم الفقر بنسبة 0,026% في الأجل الطويل.

- وجود أثر ايجابي لمؤشر الانفتاح التجاري على نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية (الحد من الفقر)، وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، وذلك لأن $(Prob=0,00<0,01)$ ، هذا يدل على أنه كلما ارتفع مؤشر الانفتاح التجاري بـ 1% سيؤدي إلى الحد من الفقر بنسبة 0,91% في الأجل الطويل.

- وجود أثر ايجابي لمؤشر التضخم على نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية (الحد من الفقر)، وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، وذلك لأن $(Prob=0,001<0,01)$ ، هذا يدل على أنه كلما ارتفع مؤشر التضخم بـ 1% سيؤدي إلى الحد من الفقر بنسبة 0,72% في الأجل الطويل.

3.5 الاختبارات التشخيصية لنموذج (ARDL):

لدراسة صلاحية النموذج المقدر نقوم بإجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية وهي عبارة عن اختبارات قبلية للنموذج المقدر أي يجب التأكد من افتراضات النموذج قبل تقديره، وتتمثل هذه الاختبارات فيما يلي:

الجدول رقم (07): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج (ARDL) المقدر.

الاختبار	اسم الاختبار	الإحصائية	القيمة	الاحتمال	القرار
الارتباط الذاتي	Breuch-Godfrey LM	F-statistic	3.445125	0.3725	غياب مشكلة الارتباط الذاتي
عدم تجانس التباين	Breuch-Pagan	Chi-square	23.76082	0.3599	لا توجد مشكلة عدم ثبات التباين
التوزيع الطبيعي	Jarque-bera	Chi-square	1.495813	0.473357	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
استقرار	Ramsey REST	t-statistic			شكل النموذج

الموصف جيدا	0.5270	0.713548		test	النموذج
	0.5270	0.509151	F-statistic		

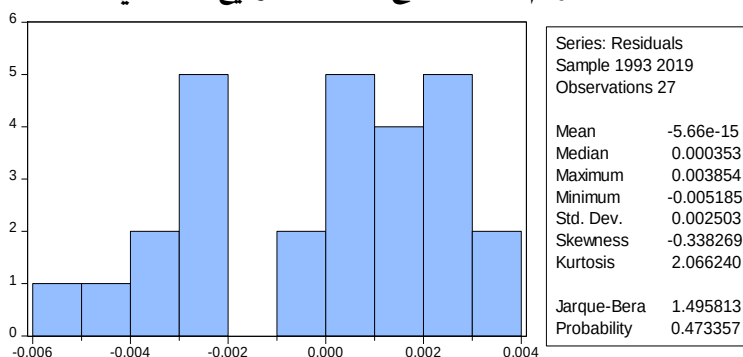
المصدر: من إعداد الباحث والطالبة، باستخدام برنامج STATA 16.

1.3.5 اختبار الارتباط الذاتي: من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء، لذلك نلجأ إلى اختبار Breuch-Godfery Serial Corrélation LM test للارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة الاختبار ($F\text{-statistic}=3.445125$)، باحتمال أكبر من 5%، ($\text{proba}=0.3725>0.05$)، وهذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر.

2.3.5 تجانس (ثبات) تباين البواقي (الأخطاء) للنموذج: هناك عدة اختبارات للكشف أن تباين البواقي متجانس أم لا، ومن بينها اختبار (Breuch-Pagan)، وبناء على نتائج الجدول السابق كانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت ($\text{obs} \times R\text{-squared}=23.76082$)، باحتمال أكبر من 5% ($\text{proba}=0.3599>0.05$)، وهذا يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ.

3.3.5 اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج: للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي، تم استخدام (jarque-Bera) فكانت النتيجة تشير إلى أن قيمة الاختبار تساوي ($J\text{-B}=1.495813$)، باحتمال أكبر من 5% ($\text{proba}=0.473357>0.05$)، وهي نتيجة غير معنوية، ويتضح من ذلك قبول الفرض البديل الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (07): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.



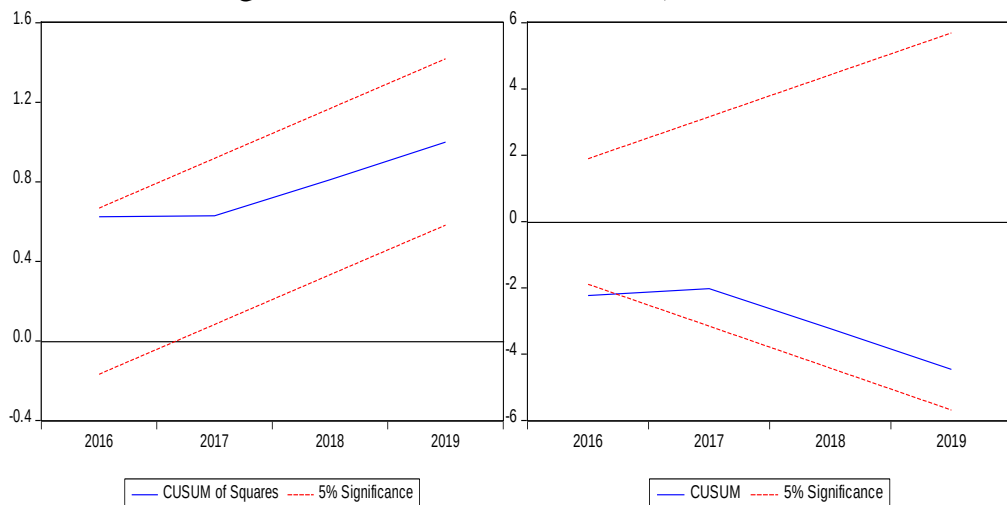
المصدر: من إعداد الباحث والطالبة، باستخدام برنامج EViews 10.

4.3.5 اختبار استقرار النموذج: من خلال النتائج، يشير اختبار Ramsey REST إلى صحة

الشكل الدالي المستخدم في تقدير النموذج، حيث تم رفض فرضية عدم القائلة بعدم صحة الشكل الدالي المستخدم، وهذا من خلال قيمة t-statistic التي بلغت قيمتها و F-statistic تساوي إلى Prob-value=0.5270 و Prob-value=0.5270 على الترتيب، أي أكبر من المعنوية 5%، وبالتالي نقبل بالشكل الدالي للنموذج قيد الدراسة.

5.3.5 اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج: لكي نتأكد من عدم وجود تغيرات هيكلية في النموذج، أي استقرار معلمات النموذج المقدّر، نستخدم اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM OF SQUARES)، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج (ARDL) إذا وقع المنحنى البياني داخل الحدود الحرجة، ويوضح الشكل أدناه اختباري استقرار النموذج المقدّر.

الشكل رقم (08): اختبار ثبات أو استقرار نموذج.



المصدر: من إعداد الباحث والطالبة بناء على مخرجات برنامج EViews 10.

(*) الخطوط المستقيمة تمثل الحدود العليا والدنيا الحرجة عند مستوى معنوية 5%. من خلال الشكل رقم (08) نلاحظ أنّ النموذج المقدّر مستقر، حيث نلاحظ أنّ منحنى اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) يقع بين الحدين (الخطين) الحرجين، والشئ نفسه بالنسبة لمنحنى اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUMSQ) فهو يعبر وسط الحدين (الخطين) الحرجين مشيراً إلى الاستقرار في النموذج

المقدر عند مستوى معنوية 5%، وعليه فإن نموذج (ARDL) المقدر مستقرا ومنسجما في الأجل الطويل والأجل القصير.

6. الخاتمة:

إنّ الهدف الأساسي لهذه الدّراسة هو استخلاص أهم الإجراءات والسياسات التي تقلل أو تحدّ من ظاهرة الفقر بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، وذلك استنادا على بعض المؤشرات التي تؤثر على الحدّ من الفقر بطريقة أو بأخرى، وذلك بغية التّقليل والحدّ من تفاقمه، وذلك بربط هذه الظّاهرة ببعض المؤشّرات المالية والاقتصادية لتبيين علاقة التطور المالي والنمو الاقتصادي للحدّ من ظاهرة الفقر، ومن ثم تجسيده في دراسة قياسية في الجزائر، وتم اختيار فترة الدراسة من سنة 1990 حتى سنة 2019م.

وقد توصّلت نتائج الدّراسة إلى:

1- أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة لـ (ADF) ولـ (PP)، ووفقا لهاذين الاختبارين استقرت بعض المتغيّرات في المستوى، كما وصلت بعض المتغيرات لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%، بعد أخذ الفرق الأول لها Stationary in the difference، نستنتج من ذلك أن السّلاسل الزمنية متكاملة من الدّرجة الصفر والدّرجة الأولى، أي $I(0)$ و $I(1)$.

2- بيّنت نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج اختبار الحدين (Bounds test)، وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدّراسة في الأجل الطويل.

3- أظهرت نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل، أن الحدّ من الفقر في الجزائر المعبر عنه بنصيب الفرد من التّنفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية يعتمد بصورة أساسية على كل من مؤشر التطور المالي والانفتاح التجاري والتّضخم (هذا يؤكد صحة الفرضية الأولى للدراسة)، أما بالنّسبة للنمو الاقتصادي ومعامل جيني (مؤشّر التّفاوت في الدخل) فإنهما يرتبطان بعلاقة عكسية ومعنوية إحصائيا مع الحدّ من الفقر خلال فترة الدراسة.

4- بيّنت نتائج تقدير العلاقة في الأجل القصير أنه توجد علاقة معنوية إحصائية تكتسي طابع الإيجابية بين الحدّ من الفقر المعبر عنه بنصيب الفرد من النّفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية والنّموا الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومعامل جيني (مؤشر التّفاوت في الدخل) والتّضخم (هذا ينفي صحة الفرضية الثانية للدراسة)، بينما يرتبط الحدّ من الفقر مع مؤشر التّطور المالي والانفتاح التجاري بعلاقة عكسية ومعنوية إحصائية.

7. قائمة المراجع

❖ قائمة الكتب:

1. فرهاد محمد علي الأدهن. (1414هـ/1994م). *التنمية الاقتصادية الشاملة: من منظور إسلامي*. القاهرة: مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر.
2. محمد عبد العزيز، إيمان عطية ناصف، وعلي عبد الوهاب نجا. (2008). *التنمية الاقتصادية: المفاهيم والخصائص_ النظريات الاستراتيجية_ المشكلات*. مصر.

❖ قائمة الأطروحات والرسائل:

3. بن قبلية، ز. ا. (2016). *أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر* (أطروحة دكتوراه). 30 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: أبو بكر بلقايد.
- #### ❖ مجلات ودوريات:

4. شلجي، ا.، غربي، ي. س. &، قهيري، ف. 04، 05 فيفري. 2019. *علاقة تطور النظام المالي بالنمو الاقتصادي على ضوء بعض الدراسات الاقتصادية القياسية*. مقدمة ضمن *الملتقى العلمي الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية*. (p. 03) مسيلة: جامعة محمد بوضياف.
 5. عزوز، أ. &، ضيف، أ.، (2017). *جوان. أسباب ظاهرة الفقر ومؤشرات قياسها*. مجلة علمية دولية محكمة. p. 350, (22)
- #### ❖ التقارير:

6. البنك الدولي. (1990). *تقرير عن التنمية في العالم*. واشنطن.

7. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2001). *دليل مؤشرات التنمية البشرية*. الأمم المتحدة: ورشة عمل حول مؤشرات التنمية.

❖ مراجع باللغة الأجنبية:

8. Béji, S. (2009, décembre). **le développement financier pour les pays du sud de la méditerranée a l'epreuve de la mondialisation financière** (thèse de doctorat). 20. france: université paris XIII-nord.
9. NAFZIGER, E. (2006). *economic development* (éd. 4). newyork: combridge university press.